حيا فقال الحد فتهاتروا وجب قول من سوى بينهما ان الوديعة لم تظهر الا مع الدين فيتحاصان كما لو اقر بالدين ثم بالوديعة بخلاف اقرار المورث بنفسه لان اقراره بالدين يثبت في ذمته وبالوديعة يتناول معين فيكون صاحبها اولى لتعلق حقه بها واقرار الوارث بالدين يتناول عين التركة كما ذكر في الهداية وجعل الامر خلافيا اه قوله قدمت الفرائض الخ قال في الشرنبلالية هذا اذا لم يكن في الوصية عتق متعين ولا محاباة منجزة اما اذا كان فعند ابي حنيفة اذا كانت المحاباة متقدمة على العتق صرف الثلث كله اليها ثم الى العتق ثم الى الباقي من الوصايا وان كان العتق متقدما صرف الثلث اليهما فما فضل فالى الباقي من الوصايا اه قوله وان تساوت الفرائض في قوة يبدأ بما يبدأ به الموصي يعني اذا اجتمع في شخص ما يبدأ به الموصي كما لو اوصى لاجنبي بالف وعليه زكاة الف وعليه حجة الاسلام فالزكاة مقدمة على الحج لان الظاهر من حال الانسان ان يبدأ بما هو الاهم عنده والثابت بالظاهر كالثابت بالنص اه قوله على تقديم ما بدأ به لزمنا تقديمه كذا هنا اه قوله تقدم على الحج لتعلق حق العبد بها فكانت اقوى وهو رواية عن ابي يوسف قال في الجوهرة وهو قول محمد اه قوله وعند محمد يقدم الحج وكذا في رواية عن ابي يوسف لانه يقام بالمال والبدن والزكاة بالمال فقط فكان الحج اقوى كذا في التبيين وجعل في الجوهرة رواية تقديم الزكاة على الحج قول محمد وقد مناه عنه وما جرى عليه العيني جرى عليه الشمني والزيلعي وصاحب الهداية وفيها ثم يقدم الحج والزكاة على الكفارة لمزيتها عليها في القوة اذ قد جاء فيما من الوعيد ما لم يأت

في الكفارة اه قوله وفي النوافل يقدم ما بدأ به كما في الزيلعي وما ليس بواجب قدم منه ما قدمه الموصي لما بينا والاصل فيه ان الوصايا اذا اجتمعت لا يقدم البعض على البعض الا العتق والمحاباة على ما بينا من قبل ولا معتبر بالتقديم ولا بالتاخير ما لم ينص عليه ولهذا الواو وهي للجماعة على التعاقب يستوون في الاستحقاق ولا يقدم احد على احد غير ان المستحق اذا اتحد ولم يف الثلث بالوصايا كلها يقدم الاهم فالاهم باعتبار ان الموصي يبدأ بالاهم عادة فيكون ذلك كالتنصيص عليه لان من عليه قضاء من صلاة او حج او صوم لا يشتغل بالنفل من ذلك الجنس ويترك القضاء عادة ولو فعل ذلك نسب الى الخفة فاذا كان كذلك فلو اوصى لادمي مع الوصايا بحقوق الله تعالى وكان الادمي معينا قسم الثلث على جميع الوصايا ما كان لله تعالى وما كان للعبد فما اصاب الغرب صرف على الترتيب الذي ذكرناه وتقسم على عدد الغرب ولا يجعل الجميع كوصية واحدة لانه ان كان المقصود وجهها وحق الله تعالى فكل واحد منها في نفسها مقصودة كما لو افرد وصايا المسلمين الاربعة فتكون كل جهة منها مستحقة بانفرادها ثم يجمع فيقدم فيها الاهم فالاهم على ما بينا وان كان الادمي غير معين بان اوصى بالصدقة على الفقراء فانه يقسم ولا يقدم الاقوى فالاقوى لان الكل يبقى حقا لله تعالى اذا لم يكن ثم مستحق معين انتهى قوله وكفارة القتل وكفارة الظهار واليمين تقدمة على صدقة الفطر لانه عرف وجوبها بالقرآن دون صدقة الفطر وصدقة الفطر مقدمة على كفارة الافطار والاضحية للاتفاق على وجوب صدقة الفطر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)